● أخبار قصيرة

غزة.. ٦٠ ألف طفل فقدوا آباءهم و٨٠٠ ألف يواجهون النزوح

يواجه أطفال قطاع غزة كارثة إنسانية متفاقمة، بعدما فقد نحو ٦٠ ألف طفل أحد والديهم أو كليهما جراء العدوان الصهيوني، فيما لا يزال ٨٠٠ ألف طفل نازحين، يعيش كثير منهم في خيام مهترئة ومبانٍ متضررة تفتقر إلى الأمان.

وقال المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» ريكاردو بيريس: إن أكثر من ٣٤٠ طفلًا قُتلوا وأصيب مئات آخرون منذ بدء وقف إطلاق النار في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥.

ويستقبل الأطفال الشتاء للمرة الرابعة وسط نقص المأوى والغذاء والمياه الآمنة والرعاية الصحية. ورغم عودة أكثر من ٥٦٠ ألف طفل إلى التعليم، تهدد الأضرار التي لحقت بالمدارس مستقبلهم، فيما دعت اليونيسف إلى توفير مساعدات مستدامة ومأوى وخدمات أساسية ودعم نفسي.

مواجهات عنيفة في ألبانيا ومطالب باستقالة رئيس الوزراء

شهدت العاصمة الألبانية تيرانا ومدن أخرى احتجاجات عنيفة لليوم الخامس على التوالي، شارك فيها آلاف الطلاب والمواطنين، مطالبين بخفض الرسوم الجامعية وتحسين ظروف التعليم، وصولًا إلى استقالة رئيس الوزراء إيدي راما. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، الذين ردوا برشق الحجارة وإحراق حاويات النفايات وإغلاق الطرق بحواجز مشتعلة.

وأعلنت السلطات توقيف ١٠ أشخاص وبدء إجراءات جنائية بحق ٢٢ آخرين، فيما أفادت وزارة الصحة بإصابة ٢٥ شخصًا، بينهم ٩ من عناصر الشرطة، خلال مواجهات في عدة مدن. وتأتي الاحتجاجات وسط تصاعد الغضب من الأوضاع المعيشية والتعليمية، وبعد أشهر من التظاهرات المناهضة للحكومة على خلفية مشروعات مثيرة للجدل.

ليتوانيا تصدر إنذارًا جويًا أحمر وتدعو السكان إلى الملاجئ

دعت السلطات الليتوانية، صباح الأحد، سكان مناطق في وسط البلاد وشمالها إلى التوجه للملاجئ، عقب رصد جسم طائر مجهول، وفق ما أعلنه الجيش والمركز الوطني لإدارة الأزمات.

واستُدعيت مقاتلات تابعة للشرطة الجوية لحلف شمال الأطلسي لمتابعة الوضع، فيما أُغلق مطار كاوناس نحو ساعة بعد إعلان الإنذار الجوي الأحمر. وفي لاتفيا المجاورة، أصدر الجيش إنذارًا جويًا أصفر في بعض المناطق الحدودية مع ليتوانيا، محذرًا من تهديد محتمل.

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع تعزيز ليتوانيا إجراءاتها الأمنية والعسكرية، إذ نشرت وحدات من القوات المسلحة لدعم حرس الحدود، وسط مخاوف من خروقات جوية وتهديدات أمنية متزايدة.

فرنسا تنفجر غضبًا

٨٠٠ ألف متظاهر.. الشارع يحاصر ماكرون والانفجار الاجتماعي يهدّد مستقبله السياسي

الوفاق/ من المدارس إلى المصانع والشوارع، يتسع الغضب في فرنسا ليشمل شرائح اجتماعية متعددة، واضعًا الرئيس إيمانويل ماكرون وحكومته أمام اختبار سياسي واجتماعي بالغ الحساسية. وبين مطالب التعليم والأجور والقدرة الشرائية، والاعتراض على التقشف وتراجع الخدمات العامة، خرج مئات الآلاف إلى الشوارع في ١٧ أكتوبر /تشرين الأول، لتتحول الاحتجاجات إلى حراك وطني يتجاوز فئة بعينها أو مطلبًا واحدًا.

وقدّرت وزارة الداخلية عدد المشاركين بنحو ٥٥٠ ألف متظاهر في ١١٠ مسيرات، بينهم قرابة ١١٠ آلاف في باريس، فيما رفع المنظمون الحصيلة إلى نحو ٨٠٠ ألف. وشهدت التحركات مواجهات وأعمال تخريب ونهب وحرائق واعتقالات، فيما أثارت إصابات خطيرة، بينها إصابات طالت قاصرين، تساؤلات بشأن تعامل الشرطة مع المتظاهرين.

من الطلاب إلى العمال.. اتساع رقعة الغضب الاجتماعي

المطالب التي انطلقت من تدهور الأوضاع التعليمية ونقص الموارد امتدت إلى قضايا المعيشة والأجور والمعاشات وأسعار الوقود. وانضمت إلى التحركات النقابات ومجموعات من حركة «السترات الصفراء»، في تقاطع يعكس اتساع الاستياء الاجتماعي وتعدد الفئات التي ترى أن السياسات الحالية لا تستجيب بما يكفي لمشكلاتها اليومية.

وتكمن أهمية هذا الاتساع في تنوع الفئات التي التقت في الشارع؛ فالطلاب يطالبون بتعليم أفضل وفرص أكثر عدالة، والعمال يخشون تراجع قدرتهم الشرائية، والأسر تواجه أعباء المعيشة، فيما تتمسك النقابات بمطالب تتعلق بالأجور والحماية الاجتماعية.

من السترات الصفراء إلى احتجاجات اليوم.. مطالب تتجاوز الوقود

أعادت التحركات إلى الواجهة إرث حركة «السترات الصفراء» التي انطلقت عام ٢٠١٨، عندما تحولت الاعتراضات على سياسات الوقود إلى احتجاج أوسع على تكاليف المعيشة والشعور بالتهميش. واليوم، تعود الأسئلة نفسها بصيغة أوسع: من يتحمل كلفة الضغوط الاقتصادية؟.

ولا تقتصر دلالة الاحتجاجات على الأرقام الوطنية، إذ شهدت مدن عدة، بينها باريس وليون ومرسيليا وبوردو وليموج، توترات وأعمال تخريب إلى جانب المسيرات ذات المطالب الاجتماعية والنقابية. ومن الضروري التمييز بين الاحتجاج السلمي وأعمال العنف التي وقعت على هامشه، لأن الخلط بينهما يختزل المشهد ويهمّش المطالب التي دفعت قطاعات واسعة إلى المشاركة.

مواجهات واعتقالات.. التوتر يتصاعد في الشوارع الفرنسية

تتسع رقعة الغضب في فرنسا، فيما تبدو الحكومة عاجزة عن احتواء الاحتقان المتصاعد، فلا تجد أمامها سوى تشديد القيود الأمنية وملاحقة المتظاهرين. ففي باريس، أعلنت الشرطة اعتقال نحو ٦٠ شخصًا صباح السبت، بالتزامن مع هجوم متظاهرين ملثمين على مقر قناة «سي نيوز» وتحطيم نوافذه، فيما أضرم محتجون في ليون النار في مكتب للسياحة.

وبدل أن تواجه الحكومة جذور الأزمة المتمثلة في الضغوط المعيشية وتراجع القدرة الشرائية وتفاقم الاستياء الاجتماعي، تبدو منشغلة باحتواء تداعيات الغضب في الشوارع، وكأن القبضة الأمنية قادرة على إخماد أزمة تتجاوز حدود الأمن والنظام العام. إن حماية الممتلكات لا تعفي السلطة من مسؤوليتها عن الاستماع إلى مطالب المواطنين، كما أن التذرع بالأمن لا يجوز أن يتحول إلى غطاء لتقييد حق التظاهر السلمي. وأمام اتساع الاحتجاجات، تجد الحكومة نفسها مطالبة بتقديم إجابات ملموسة، لا الاكتفاء بالإجراءات الأمنية، لأن تجاهل أسباب الغضب قد يزيد الاحتقان بدل أن يضع حدًا له.

الغلاء والتقشف في صلب الاحتجاجات.. من يتحمل الكلفة؟

في قلب الاحتجاجات سؤال مباشر: من يتحمل كلفة الضغوط الاقتصادية؟ فارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار الوقود والسلع الأساسية يضغط على الأسر، فيما تثير المخاوف من تقليص الإنفاق العام قلقًا بشأن مستقبل المدارس والخدمات الاجتماعية، وسط مخاوف من أن تتحمل الفئات الأقل قدرة على المواجهة النصيب الأكبر من الأعباء. وتواجه الحكومة معادلة صعبة بين ضغوط المالية العامة والحاجة إلى حماية الخدمات والقدرة الشرائية، لكن أي نقاش بشأن خفض الإنفاق أو إعادة ترتيب الأولويات لا يمكن أن يتجاهل أثره المباشر على حياة المواطنين، خصوصًا عندما تتعلق القرارات بالتعليم والخدمات التي يعتمد عليها أصحاب الدخل المحدود.

ماكرون أمام اختبار سياسي مع اقتراب انتخابات ٢٠٢٧

تضع الاحتجاجات ماكرون وحكومته أمام تحدٍّ يتجاوز إدارة الاضطرابات، فالتعبئة الواسعة تعيد فتح النقاش حول الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الحكومية، وتزيد الضغط على السلطة في مرحلة تسبق الانتخابات الرئاسية المقررة في عام ٢٠٢٧. ويحتاج العمال والنقابات والأسر المتضررة إلى استجابة تتجاوز الخطاب الأمني، وتترجم إلى قرارات ملموسة تستجيب لمطالبهم. لكن أثر الاحتجاجات على المشهد الانتخابي سيعتمد على تطورات متعددة، من بينها استجابة الحكومة، ومواقف القوى السياسية والنقابات، ومدى استمرار التعبئة خلال الفترة المقبلة.

إصابات واعتقالات.. أسئلة بشأن استخدام الشرطة للقوة

تتصاعد المواجهات في فرنسا بين المحتجين والشرطة، وسط استخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، وأعمال نهب وتخريب طالت الممتلكات. وبعد إعلان أولي عن نحو ٤٠٠ توقيف، نقلت تقارير لاحقة حصيلة بلغت ١,٢٠٠ موقوف و ١٥٠ شرطيًا مصابًا. لكن الأخطر يتمثل في إصابات القاصرين؛ ففي سانت إتيان، فُتح تحقيق بعد إصابة متظاهر قاصر أدت إلى بتر يده، وسط تقارير نسبت الإصابة إلى مقذوف أطلقته الشرطة. وفي دونكيرك، أثارت إصابة فتاة تبلغ ١٤ عامًا خلال حادثة مرتبطة بمركبة تستخدمها الشرطة تساؤلات بشأن حدود استخدام القوة.

كما أشارت تقارير إلى إيداع أكثر من ٦,٧٠٠ قاصر الحجز منذ منتصف سبتمبر/ أيلول، ضمن فترة تتجاوز احتجاجات ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول. وتضع هذه الوقائع السلطات أمام اختبار حاسم يتطلب تحقيقات شفافة ومحاسبة التجاوزات، وضمان تناسب استخدام القوة، بالتوازي مع حماية حق التظاهر ومساءلة مرتكبي العنف، دون استثناء أو تبرير.

أزمة اقتصادية ومأزق برلماني.. خيارات ماكرون تضيق

تواجه الحكومة الفرنسية أزمة مركّبة تتداخل فيها الضغوط الاقتصادية مع الاحتجاجات الاجتماعية والمأزق البرلماني. فارتفاع تكاليف الاقتراض، وتوقّع بلوغ العجز المالي ٥,٤ ٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٦، يحدّان من قدرة الحكومة على تقديم تنازلات اجتماعية واسعة، فيما قد يؤدي تشديد التقشف إلى توسيع الغضب الشعبي وتعقيد تمرير موازنة ٢٠٢٧.

وفي قلب المعادلة، يمتلك حزب التجمع الوطني بقيادة مارين لوبان أوراقًا مؤثرة في تصويت حجب الثقة، لكنه يواجه بدوره حسابات سياسية تتعلق بكلفة إسقاط الحكومة وتداعيات الأزمة المالية. أمنيًا، لا يقتصر التحدي على احتواء أعمال العنف، بل يشمل احتمال تنسيق الطلاب والنقابات والشرائح المتضررة اقتصاديًا في تحركات جديدة، بما قد يمنح الاحتجاجات زخمًا أطول، خصوصًا مع الدعوات إلى تحركات نقابية جديدة خلال نوفمبر. ومن المرجح أن يسعى ماكرون إلى احتواء الأزمة بتنازلات اجتماعية محدودة، مع الإبقاء على حكومة سيباستيان لوكورنو ما أمكن. لكن تغيير رئيس الوزراء لن يبدّل موازين القوى في البرلمان، كما أن تعثر الموازنة واتساع الإضرابات قد يزيدان الضغوط على الحكومة ويفتحان الباب أمام أزمة سياسية أعمق. وهكذا، لا يقتصر التحدي على تجنّب سقوط الحكومة، بل يمتد إلى قدرة ماكرون على منع تحوّل ما تبقى من ولايته إلى مرحلة من الشلل السياسي والاستنزاف الاقتصادي، فيما تترقب القوى المنافسة تداعيات الأزمة مع اقتراب انتخابات ٢٠٢٧.

وفي المحصلة، يواجه ماكرون اختبارًا حاسمًا بين احتواء الغضب الشعبي ومعالجة أسبابه الاقتصادية والاجتماعية، وسط تحذيرات من أن استمرار التقشف وتجاهل المطالب قد يعمّقان الشلل السياسي قبل انتخابات ٢٠٢٧.

احتجاجات فرنسا تتسع بفعل الغلاء والتقشف، وسط تصاعد المواجهات وضغوط اقتصادية وسياسية تحدّ من خيارات ماكرون قبل انتخابات ٢٠٢٧

السيد الحوثي إلى الشهيد السنوار قبل شهر من استشهاده:

«طوفان الأقصى» نجاحٌ تاريخي.. واليمن ماضٍ في إسناد فلسطين رغم الضغوط

كان قائد اليمن، السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، قد بعث برسالةٍ إلى الشهيد القائد يحيى السنوار قُبيل شهر من استشهاده.

الرسالة التي نُشرت للمرة الأولى، أعرب فيها السيد الحوثي عن تقديره لإشادة الشهيد السنوار بالموقف اليمني المُناصِر للشعب الفلسطيني، ولعملية القصف الصاروخي إلى يافا المحتلة في إطار المعركة المشتركة مع فلسطين في وجه الاحتلال.

ووصف السيد الحوثي عملية «طوفان الأقصى» التي نفّذتها كتائب القسام - الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس - بـ«المُخَطّطة تخطيطاً مُحكماً»، وفي «غاية النجاح في التخطيط والترتيب والتنفيذ»، حاملةً راية الأمة الإسلامية لمواجهة عدو المسلمين جميعاً.

وقال السيد الحوثي في رسالته، إنّ كتائب القسام وحماس والفصائل الفلسطينية المجاهدة إلى جانبها في قطاع غزة، وفي «العمليات الجهادية في الضفة والمرابطين في الأقصى الشريف في التصدّي للاعتداءات اليومية التي يمارسها اليهود الصهاينة، وإنّ الشعب الفلسطيني المحتضن للمقاومة الإسلامية والصابر والثابت والمتمسك بقضيته العادلة رغم حجم التضحيات الهائلة، إنما يخوضون المعركة المقدّسة ويؤدون الواجب الجهادي الذي هو مسؤولية على المسلمين جميعاً».

أنتم تخوضون معركة الأمة جمعاء

وأضاف أنه من واجب المسلمين - في الحد الأدنى - تقديم كلّ أشكال الدعم والمساندة لفلسطين، مردفاً: «أنتم تخوضون معركة الإسلام والمسلمين ومعركة الأمة جمعاء في مواجهة عدو للجميع، وأنتم حملة راية الإسلام والجهاد». وأعرب السيد الحوثي عن أسفه من تخاذل الكثير من الحكومات، «وتأثير ذلك على الكثير من شعوبها رغم التعاطف القلبي»، مؤكّداً أنّ اليمن يبذل كلّ جهده ويسعى لفعل ما هو أكثر في المشاركة مع المقاومة وإسنادها.

العمليات البحرية حقّقت نجاحاً كبيراً

وأكد أنّ القوات الصاروخية اليمنية بذلت الجهد من أجل «تطوير الصواريخ بما يلبّي متطلّبات المعركة، وهي مستمرة في ذلك، ونسعى إلى توفير الزخم اللازم لمتطلّبات المرحلة الخامسة التي يتمّ فيها الاستهداف للعدو إلى عمق الكيان المحتل الغاصب وضرب الأهداف التابعة للعدو في يافا المحتلة وغيرها».

وبشّر السيد الحوثي الشهيد السنوار وقتها بأنّ «العمليات البحرية حقّقت النجاح الكبير في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب والبحر العربي»، مؤكّداً أنّ العمل مستمر لـ «تطوير عملياتها في المحيط الهندي وإلى البحر الأبيض المتوسط بمعونة الله تعالى».

الحضور المليوني إسناداً لغزة

وعن الحضور المليوني للشعب اليمني، أوضح السيد الحوثي أنّ هناك خروجاً أسبوعياً مليونياً في مختلف المحافظات إسناداً لغزة، «وله أنشطته المتنوّعة المتعلّقة بذلك، وهو يسعى بكلّ تفاعل وتعاطف وشعور بالمسؤولية إلى الضغط على الأعداء لوقف العدوان على غزة». إضافةً إلى ذلك، فإنّ اليمن في «حرب معلنة ومواجهة قائمة مع الأميركي والبريطاني، وقد نفّذ الأميركي أكثر من ٧٠٠ غارة عدوانية على البلد، في محاولة للضغط من أجل إيقاف العمليات البحرية ولكنه فشل في ذلك والحمد لله»، وفقاً للرسالة.

واختتم السيد الحوثي رسالته بتأكيد ثبات الموقف اليمني الديني والإنساني والأخوي إلى جانب فلسطين، وتصاعُده أكثر فأكثر، مع السعي للارتقاء في إطار التكامل مع جبهات الإسناد. وأردف: «موقفنا معكم ليس خاضعاً لأيّ ضغوط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية من جهة الأعداء ولا متأثّراً بذلك».